



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

محاضرة عامة:

«الحرب على غزة: السياسة والأخلاق والقانون الدولي»

ألقيت في: الدوحة - الثلاثاء، 28 تشرين الثاني/ نوفمبر 2023

عزمي بشارة

النص الكامل للمحاضرة التي ألقاها الدكتور عزمي بشارة، بعنوان:

"الحرب على غزة: السياسة والأخلاق والقانون الدولي"

التاريخ: الثلاثاء، 28 تشرين الثاني/ نوفمبر 2023

مقدمة وخلفية سياسية

كان الهجوم الذي قامت به حركة المقاومة الإسلامية "حماس"، في السابع من تشرين الأول/ أكتوبر 2023، على معسكرات للجيش الإسرائيلي وبعض المستوطنات، فيما يُسمّى "غلاف غزة"، صاعقًا بالنسبة إلى إسرائيل والأطراف الدولية والإقليمية التي راهنت على انحلال القضية الفلسطينية بدلًا من حلّها، وذلك بتحقيق اتفاقيات سلام عربية - إسرائيلية منفصلة. وقادت تلك الأجواء إلى نوع من الاسترخاء في إسرائيل إلى درجة رفض التفاوض حتى مع السلطة الفلسطينية، والتحلّل حتى من مسار أوسلو، والاكتفاء بتحسين الظروف الاقتصادية في الضفة الغربية بإتاحة المجال لأعداد أكبر من الفلسطينيين للعمل في إسرائيل، كما عبّر عنه ليس فقط بعدم الجاهزية الاستخبارية، وإنما أيضًا بترخيص تنظيم احتفالات على حدود ما يُمكن اعتباره سجنًا كبيرًا يعيش داخله أكثر من مليوني فلسطيني.

لم يكن هذا الهجوم وليد لحظته، بل كان نتاج تخطيط وتدريب استمرّ نحو عامين. خلال هذين العامين تواصل توسيع الاستيطان في المناطق المحتلة على نحوٍ غير مسبوق؛ إذ صُفّ عام 2022 بأنه من أسوأ السنوات على صعيد الاستيطان منذ احتلال الضفة الغربية والقدس عام 1967¹، وازدادت وتيرة الاقتحامات في المسجد الأقصى، ولا سيما في عام 2022²؛ ما يُبيّن أن إسرائيل لم تستفد على الإطلاق من عملية "سيف القدس" التي قامت بها حركة حماس نفسها في أيار/ مايو 2021، وذلك على الرغم من التحذيرات المتكررة التي أطلقتها الحركة بخصوص المسجد الأقصى منذ ذلك الحين. وازداد الحديث في هذين العامين أيضًا عن احتمالات توسيع التطبيع العربي مع إسرائيل، مع التشديد على عدم أهمية قضية فلسطين للحكومات العربية، والاكتفاء بذكر تحسين شروط حياة الفلسطينيين وفق مفردات الاتفاقيات الإبراهيمية عام 2020.

1 بلغ عدد المستوطنين في مستوطنات الضفة الغربية بما فيها القدس المحتلة 726427 مستوطنًا، موزعين على 176 مستوطنة، و186 بؤرة استيطانية، منها 86 بؤرة زراعية، بحسب التقرير السنوي لعام 2022 الذي أصدرته هيئة مقاومة الجدار والاستيطان (تابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية). ويرصد التقرير أبرز انتهاكات دولة الاحتلال ونشاطها الاستيطاني وانتهاكات المستعمرين في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وأشار التقرير إلى أن "سلطات الاحتلال أصدرت 1220 إخطارًا يهدم منشآت فلسطينية بحجة عدم الترخيص، في ارتفاع قياسي مقارنة بالأعوام الماضية". كما أكد تقرير مكتب ممثل الاتحاد الأوروبي في الضفة الغربية وقطاع غزة حول المستوطنات الإسرائيلية أنه جرى تسليم 28,208 وحدة سكنية في الضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، في عام 2022، مقارنة بـ 22,030 وحدة في عام 2021، بزيادة بلغت 30 في المئة تقريبًا. وشهدت القدس الشرقية ارتفاعًا غير مسبوق في هذه الأعداد؛ إذ أنشئت 23,5861 وحدة في القدس الشرقية، مقابل 4,427 في الضفة الغربية في عام 2022. وبحسب تقرير المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط، تور وينسلاند Tor Wennesland، فإن عدد الوحدات الاستيطانية قد تضاعف أكثر من ثلاث مرات في القدس الشرقية، من 900 وحدة في عام 2021 إلى 3100 وحدة في عام 2022. وحذّر تقرير مكتب ممثل الاتحاد الأوروبي من أن استمرار إسرائيل في خطتها الاستيطانية في القدس الشرقية يعني أنها ستقوم عمليًا بـ "فصل سكان القدس الشرقية عن المناطق الحضرية الرئيسية في الضفة الغربية، مثل بيت لحم ورام الله، مما سيكون له آثارٌ خطيرة على التواصل الحضري الفلسطيني، كما يشكل تهديدًا خطيرًا لقابلية حل الدولتين للتطبيق". وأشار التقرير أيضًا إلى القلق من تزايد عنف المستوطنين في الأراضي الفلسطينية المحتلة مع تزايد خطط التوسع الاستيطانية وتعميقه من جانب الحكومة الإسرائيلية. ينظر: منظمة التحرير الفلسطينية، هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، "بيان صحفي تقرير انتهاكات الاحتلال السنوي 2022"، 2022/12/30، شوهد في 2023/11/26، في:

<https://tinyurl.com/332jtdk5>؛ "المنسق الخاص لعملية السلام: تنامي الاحتلال وتزايد العنف يقوضان آمال الفلسطينيين والإسرائيليين في حل الصراع"، الأمم المتحدة، 2022/12/19، شوهد في 2023/11/26، في: <https://bit.ly/47P8ujv>؛ ينظر أيضًا:

European Union, Office of the European Union Representative (West Bank and Gaza Strip, UNRWA), 2022 Report on Israeli Settlements in the Occupied West Bank, Including East Jerusalem Reporting Period-January-December 2022 (15 May 2023), p. 79, accessed on 27/11/2023, at: <https://tinyurl.com/awtpawe8>

2 بلغ مجموع مقتحمي المسجد الأقصى 48238 من المتطرفين اليهود خلال عام 2022. ينظر: "الأقصى 2022.. أكثر من 48 ألف مستوطن اقتحموا المسجد"، وكالة الأناضول، 2022/12/29، شوهد في 2023/11/26، في: <https://tinyurl.com/bdhudvdw>

أثارت عملية 7 تشرين الأول/ أكتوبر غضبًا وصل إلى حدّ فقدان التوازن في المجتمع الإسرائيلي، لأنها جمعت بين عنصرين، هما: حجم الضحايا، واختراق قواعد عسكرية من جهة، وتنفيذ عمليات هجومية واسعة متزامنة في مناطق تقع ضمن حدود الرابع من حزيران/ يونيو 1967 من جهة أخرى، وهو ما لم يحدث منذ عام 1948. وقد كانت بنيتها أقرب إلى الحملات الحربية الهجومية من العمليات التي قامت بها منظمات فلسطينية حتى ذلك التاريخ؛ فهي لم تقتصر على عملية تفجير منفردة أو كمائن أو غيرها، بل شملت عدة عناصر، بما في ذلك التخطيط والرصد والهجمات المتعددة والمداهمة والسيطرة والأسر وغيرها، ما يُنسي المراقب حقيقة أن من قام بها هو فصيل مسلح يسيطر على منطقة محاصرة تخضع لمراقبة شديدة على مدار الساعة منذ ما يقارب العقدين، وما زالت تُعدّ دوليًا منطقة محتلة.

لقد اختلط لدى الحكومة الإسرائيلية الغضب الشديد مع الخوف الوجودي لدى السكان. وهذه المرّة لم يقتصر الأمر على مُجرّد دعاية دأبت على ترديد مسألة الخطر الوجودي على الكيان الذي يحتل أراضي دول أخرى، بل ساد فعلاً شعور إسرائيلي بأن هذه العملية إذا مرّت من دون ردٍّ يَمَنَع تكرارها مستقبلاً فسوف تصبح إسرائيل في خطر وجودي فعلاً، وذلك بسبب تآكل هيبة الردع لديها حتى في نظر المطبّعين العرب الذين يعوّلون على التحالف معها، فضلاً عن الشعوب العربية المناهضة للتطبيع أصلاً.

شاركت الولايات المتحدة إسرائيل انصعاقها وغضبها إلى درجة عدم الاكتفاء بتكرار الرواية الإسرائيلية عن أحداث 7 تشرين الأول/ أكتوبر بحذافيرها، وإنما من خلال المشاركة أيضاً بالاستنتاجات المتعلقة بضرورة التخلّص من حركة حماس، على الرغم من معرفتها، أن هذا يعني تدمير قطاع غزة وقتل أعداد يصعب حصرها من المدنيين، وأن الضوء الأخضر الأميركي والتواطؤ في شن حرب شاملة قد يُستغلّ إسرائيليًا ليس فقط لارتكاب جرائم إبادة، بل أيضاً لتنفيذ خطط تهجير قديمة. وقد صرح بنيامين نتنياهو وضيوفه العديدين، في الأسبوع الأول الذي تلا العملية، بهذه الرغبة الإسرائيلية في تهجير سكان القطاع، وطالب الدول الغربية بمساعدته، بما في ذلك الضغط على مصر للتعاون في تنفيذ المخطط، ولا سيما أن الموضوع بُحِث سابقاً. هذا بالنسبة إلى كبارهم. أما صغارهم، فتباروا بالتصريحات العلنية في وسائل الإعلام بنية ارتكاب جرائم إبادة جماعية والتهجير، وكأنهم يطبقون الحكمة السائرة "اعرفوا أسرارهم من صغارهم!". ووصل التورط الأميركي إلى حد مشاركة رئيس الولايات المتحدة ووزير خارجيته شخصياً في اجتماعات "مجلس الحرب" الإسرائيلي التي مهّدت للحرب البرية على قطاع غزة.

لقد بنى الرئيس الأميركي جو بايدن استراتيجيته الدولية للسنتين الأخيرتين من حكمه على التركيز على التوسع الصيني وتحجيم روسيا بدعم أوكرانيا على نحوٍ حازم ومثابر، وعدم التسامح مع أي تردد تبديه الدول الأوروبية، وذلك لإعادة التماسك إلى حلف شمال الأطلسي "الناتو"، بعد أن فرّق الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب شمله، وإرسال رسالة قوية لروسيا والصين مُتعلّقة بوقف تمدد محوريهما، أو محاورهما، دولياً، ولا سيما في آسيا وأوروبا، ووقف محاولتهما في التأثير في الدول الغربية نفسها. وشملت هذه العقيدة الجديدة ضمان ولاء حلفاء الولايات المتحدة في الشرق الأوسط في مقابل ترتيب أوضاعهم، والتنازل عن توجيه النقد لهم في قضايا حقوق الإنسان، في مواجهة احتمالات توسّع النفوذ الصيني والروسي في الشرق الأوسط، من دون الحاجة إلى التدخل العسكري الأميركي المباشر؛ وذلك من خلال بناء محور إسرائيلي - عربي مُوالٍ للولايات المتحدة يُمكنه ضبط "الأمن والاستقرار" في المنطقة (بغض النظر عن نقاشنا المتعلق بهذه المصطلحات الآن)، وإدماج إسرائيل طرفاً فاعلاً ومقبولاً في تصورات الأمن والاستقرار الإقليميين.

عملياً، اتخذت سياسات بايدن مساراً معاكساً لسياسات ترامب عالمياً، بما في ذلك في أوروبا وآسيا وأميركا اللاتينية (فرنزويلاً مثلاً)، لكنه في الشرق الأوسط لم يخالفها، بل استمرّ على سياسة سابقه نفسها بعد توتر مؤقت مع القيادة السعودية، ما يذكّر باستمرار سياسات الحرب الباردة في الشرق الأوسط بعد انتهائها في كل مكان، والسبب هو وجود إسرائيل في المنطقة، وإخضاع أجنادات الولايات المتحدة فيها لأجندة إسرائيل.

تَطَلَّبَ بناءً هذا المحور، الذي من المفترض أن يمتد من الهند حتى حدود أوروبا، تجاهل قضية فلسطين وتهميشها. وقد أثبتت هذه العملية الأخيرة وردّ الفعل الإسرائيلي عليها، وردّ فعل الشعوب العربية عليه، وانشغال الرأي العام العالمي بالحرب، أن قضية فلسطين غير قابلة للتجاهل أو التهميش. وهذا يُفسَّر جزءاً كبيراً من الغضب الأميركي والتوافق مع إسرائيل على ضرب حماس إلى درجة لا تعود بعدها تُشكِّل قوى مُسلَّحة جيّدة قادرة على إفساد الترتيبات الإقليمية، وألا تعود قوة قادرة على حكم قطاع غزة وإدارته؛ أي إن استنتاج بايدن حتى بداية الحرب من فشل تهميش قضية فلسطين لم يتمثّل في ضرورة حلّ قضية فلسطين حلاً عادلاً، وإنما في ضرورة القضاء على حماس وكل ما يحول دون هذا التهميش.

وقد عبرت صحيفة **إيكونوميست** أفضل، أو أسوأ تعبير، بحسب زاوية النظر، عن ضرورة مواجهة تمدد محاور الصين وروسيا (وربما إيران) بحزم، وأن "لا يرمش" في دعمه لإسرائيل ضد حماس. وعنونت غلاف عدد المجلة في يوم 28 تشرين الأول / أكتوبر 2023 بعبارة "امتحان أميركا" فوق صورة بايدن وكأنه يمشي مشية الوثائق. فاجأت الصحيفة بعض قرائها من الليبراليين في حدة موقفها في فلسطين كما في أوكرانيا. وكان بايدن يشاركها المزاج الصدامي غير الصارم لمواجهة أعداء الغرب حتى لو تطلب الأمر التضحية بسكان غزة الذين ربما ولدوا في المكان الخطأ.

وبعد التهويل والمبالغة وإقدام الهولوكوست وتشبيه حماس المغرّض بداعش وكل ما يبرّر حرباً شعواء من دون قيود، دخل نتنياهو وبينني غانتس ويوآف غالانت الحربَ مرددين اقتباسات من خطاب ونستون تشرشل الذي أعلن فيه الحرب على ألمانيا، وكأنهم يواجهون دولة عظمى. لقد شتّوا حرباً بأحدث الأسلحة الجوية والبحرية والبرية على شعب محاصر داخل معسكر اعتقال كبير، لا يمكنه فيه الهرب من القصف.

ولكن مجريات الحرب بعد الأسابيع الأولى، وانفصاح عدد من الأكاذيب الإسرائيلية، وتبين حجم الكارثة التي تعرض لها سكان القطاع، وبدء حصول تصدّعات في جدار الرأي العام الغربي الذي امتثل في البداية للخطاب الأميركي، قد يُغيّر استنتاجات الإدارة الأميركية. وإذا خسر بايدن الانتخابات، فستكون هذه هي المرة الأولى التي يكون فيها الدعم غير المشروط لكل ما تقوم به إسرائيل، إضافة إلى الوضع الاقتصادي، سبباً لخسارة رئيس أميركي الانتخابات. فقد تقلص دعم بايدن بين الشباب والأميركيين من أصل أفريقي ومن أصول لاتينية، وهو الدعم الذي يعوض الفرق لصالح ترامب بين البيض البالغين. ولكن البديل الحالي لا يختلف عنه في هذا الموضوع، وهو أسوأ منه في جميع المجالات الأخرى.

ماذا بشأن الدول العربية؟ تنقسم الدول العربية إلى دول عربية مشاركة وأخرى غير مشاركة في المحور المذكور سابقاً، ولكنها أيضاً غير قادرة على مواجهته أو القيام بخطوات عملية بشأن قضية فلسطين، وبعضها تعامل مع قضية فلسطين أدواتياً أفقدها مصداقيتها في هذا المجال تحديداً. ومنها دول منشغلة بصراعاتٍ داخلية ارتكبت فيها الأنظمة جرائم تُقلّل من مصداقيتها عند تناول جرائم الاحتلال الإسرائيلي. ويمكن تخيّل حال الإعلام العربي إزاء ما يجري في غزة وفلسطين عموماً منذ 7 تشرين الأول / أكتوبر لو لم يتوفر المتنفس الذي توفره دولة قطر.

أمّا الدول المُطَبَّعة، فقد شاركت الغضب مع إسرائيل والولايات المتحدة في البداية، وربما أمّلت أن تقضي الحرب على حماس متحمّلة ضرورة تغيير الخطاب السياسي مؤقتاً إلى خطاب تضامني مع قطاع غزة (مع نقد حماس ومواصلة مقاطعتها) إلى حين تُنهي إسرائيل هذه العملية. لكن في هذه الأثناء حصلت أمور كثيرة عمّقت المأزق، ولا سيّما على مستوى استمرار المقاومة تكبيد إسرائيل خسائر، وانكشاف الكثير من الأكاذيب الإسرائيلية للرأي العام العربي والعالم، والأهم من هذا كله تجلّي تضامن الشعوب العربية مع الشعب الفلسطيني ووجود مقاومة رابطة الجأش تواصل المواجهة في ظل القصف الهمجني الشامل. ومن هنا انتقل بعضها، كما يبدو، إلى فهم ضرورة العودة إلى مبادرات كانت في حدّ ذاتها تنازلات كبرى لإسرائيل،

ولكنها على الأقل شددت على حل عادل نسبياً كشرط للتطبيع. لكن هذا الإدراك لعدم إمكانية تهميش قضية فلسطين ليس صحوه أخلاقية مبدئية، وتحوّله إلى موقف مرهون بنتائج الحرب ومدى صمود المقاومة وحجم الخسائر الإسرائيلية؛ فإذا نَفَّذت إسرائيل أهدافها فعلاً، وحققت نوعاً من السيطرة على أجزاء من قطاع غزة بحيث تواصل بعدها عمليات تمشيط أو إغارات متفرقة على ما تعتبره ملاذات للمقاومة، قد ينقلب الخطاب مرة أخرى، فينتقل من ضرورة حلّ القضية الفلسطينية حلاً عادلاً إلى ضرورة إيجاد تسويات أمنية سياسية لقطاع غزة على حدة، سواء بالصيغة الإسرائيلية التي تتضمن وجود قوة منفصلة تُسيطر على قطاع غزة تحت إشراف إسرائيلي أو ربما إسرائيلي دولي بمشاركة دول عربية تنتظر القضاء على حماس. يعني ذلك استمرار وجود كيانيين غير سياديين في الضفة وغزة (ولكن من دون حماس) ما يمنع نشوء دولة فلسطينية في المستقبل.

من الضروري إفسال هذا المخطط. وهذا المخطط مرهونٌ بصمود المقاومة ورمانة الخطاب السياسي الذي يرافق الصمود، واستمرار الضغط لوقف هذه الحرب، وتجاوب أوساط واسعة من الرأي العالم العربي والعالم مع ضرورة حلّ قضية فلسطين حلاً عادلاً، ورفض هذه الأوساط الانشغال بترتيب أمني لقطاع غزة والبحث عن شركاء عرب لهذا الترتيب، وأيضاً رفض العودة إلى نموذج شبيه بما يسمى عملية السلام المستمرة منذ ثلاثين عامًا، وإعادة تشكيل منظمة التحرير والمؤسسات الفلسطينية في الضفة والقطاع لكي تتمكن من فرض نموذج يقوم فيه التفاوض على مبادئ واضحة للحل. ويجب التفكير ملياً في الأمر؛ إذ قد يسهم طرح مثل هذه المشاريع السياسية في وقف هذه الحرب. وكل شيء مرهون بصمود المقاومة، والتضامن الإنساني مع الشعب في غزة.

بالنسبة إلى إسرائيل، لا شك في أن أثر العملية العسكرية المباشرة هو انغلاق المجتمع الإسرائيلي وشعوره بعزلة إقليمية، وعودة المقاربات العسكرية، وعدم تحميل المسؤولية عما جرى في ذلك اليوم للاحتلال، ولا لسياسات إسرائيل، بل جرى عزو الكارثة التي وقعت إلى إخفاق استخباري وعسكري. وربط البعض هذا كله بانشغال حكومة بنيامين نتنياهو بأولويات أخرى غير "متطلبات الأمن"، كما في فرض الإصلاح القضائي بالتحالف مع تيار الصهيونية الدينية، ذلك الإصلاح الذي شق المجتمع الإسرائيلي ووصلت آثاره إلى قوات الاحتياط والجيش نفسه.

إن الانزياح الإسرائيلي نحو العسكرية مجدداً لا يعني تراجع هيمنة خطاب الصهيونية الدينية في قضية فلسطين، فالذين يتصدرون السياسة الإسرائيلية في استطلاعات الرأي هم القوميون المتطرفون، ومنهم متدينون مثل نفتالي بينيت، وغير متدينين مثل الجنرالات العلمانيين. والمشارك بينهم هو النزعة الأمنية العسكرية ورفض عناصر الحل العادل لقضية فلسطين. يهيمش هذا التحالف الأحزاب الدينية مرحلياً، ويُشسئ مركزاً جديداً للخريطة السياسية لإسرائيل في المرحلة الراهنة.

ويتلخّص السلوك العام الإسرائيلي بالتلاحم القبلي بحثاً عن العزاء والأمن لتبديد الخوف، وذلك أولاً وقبل كل شيء لاستعادة التوازن وهيبة الردع بتنفيذ الانتقام الثأري من الفلسطينيين في قطاع غزة، وأيضاً في الضفة الغربية. وفي رأيي، هذا أهم ما يُفسر ما يجري حالياً في المجتمع الإسرائيلي من ناحية أنه لا يوجد أي عربي في استوديوهات الإعلام الإسرائيلي، والعودة إلى التعامل مع المواطنين العرب في الداخل كأنهم أعداء، أو أعداء مُحتملون، عليهم الصمت والتزام الحذر. وتبيّن في هذه الأثناء، مرةً أخرى، أن مواطنة العرب في إسرائيل لا تقوم، في نظر الأغلبية اليهودية، على أساس ديمقراطي، بل على تسامح المتفوق. فالمواطنة، حتى من الدرجة الثانية، صالحة لأزمة التسامح مع الآخر، ولكنها غير صالحة على الإطلاق حينما يشعر المجتمع الإسرائيلي بالتهديد. ولا يبدي هذا المجتمع حالياً أي تسامح تجاه المواطنين العرب، ولا تجاه الآراء الإسرائيلية القليلة المتضامنة مع الشعب الواقع تحت الاحتلال، أو تلك التي تُشكك في الحل العسكري. لقد انضمت إسرائيل إلى قائمة الدول التي قد تؤدي فيها تغريدة إلى الاعتقال، أو قد يطرد طلاب وأساتذة من الجامعة بسبب آرائهم التي يشتم منها تأييد مقاومة الاحتلال أو التسامح معها.

وقد أُهْمِلَ أحد أهم الأمثلة التي تصور بدقة الانتقام الثأري الإسرائيلي، إذ تركّز الاهتمام، بحق بالطبع، على القصف الهمجي للمدنيين في قطاع غزة، بما في ذلك الأبراج السكنية والمدارس والمستشفيات، لأن هذه مظاهره الأساسية التي سوف ترسخ صورها في أذهاننا إلى الأبد حتى كاد الهوس الإسرائيلي بالمستشفيات والمدارس وقصفها يصبح متلازمة إسرائيلية. أما المثال الذي أقصد، فلا يتضمن قتل عشرات الآلاف، ولكنه يُظهر الثأرية على نحو أوضح. وأقصد انتقام الدولة اليهودية، وليس المجتمع فحسب، من العمال الغزائين الذين عُلِقُوا في إسرائيل بعد 7 تشرين الأول/ أكتوبر. هؤلاء عمال، لا تسكن حماس في وسطهم، ولا هم إرهابيون ولا "دروع بشرية للإرهابيين"؛ إنهم عمال يعملون لدى مُشغّلين إسرائيليين، ولا ذنب لهم سوى كونهم عرباً فلسطينيين عُلِقُوا في وسط قبيلة ممتدة تحركها مشاعر الانتقام، ولا تحتمل أي آخر في وسطها. لقد جرى اعتقال هؤلاء العمال وتعريضهم وسرقة رواتبهم والتنكيل بهم وتعذيبهم، وقُتِلَ اثنان منهم قبل نقل قسم منهم إلى الضفة الغربية وإبقاء قسم آخر في الاعتقال، ثم أُلقيَ بهم في قطاع غزة في ظل القصف.

هذا السجال العجيب بشأن المصطلحات

انتقل موقف الحكومات والمؤسسات الإعلامية الرئيسية وضيوفها من خبراء ومثقفين من الصدمة والفرع، وترديد الرواية الإسرائيلية بحذافيرها بشأن ذلك اليوم، إلى قرع طبول الحرب مع إسرائيل ودعم العملية العسكرية وتبني الرواية الإسرائيلية حول العمليات، بما في ذلك الأكاذيب. وسرعان ما نشأت أجواء شمولية على مستوى الخطاب تذكّر بلفظ Gleichschaltung الألماني، الذي أصبح في مرحلة الحكم النازي يعني توجيه مجمل نشاط مؤسسات الدولة والمجتمع إلى خدمة الهدف نفسه، ما يتطلب درجة عالية من السيطرة والتنسيق والانسجام الشعوري والقابلية للانقياد أيضاً.

نذكر جميعاً الأجواء التي نتجت وأنتجت بعد عملية 11 سبتمبر الإرهابية في نيويورك ضد العرب والمسلمين وشيطة الإسلام نفسه، وتلك التي انتشرت في أوروبا والولايات المتحدة بعد اجتياح روسيا لأوكرانيا، بدءاً من الموقف الذي ينسب الشرّ نفسه، أو على الأقل مجموعة صفات جوهرانية سلبية إلى الطرف الآخر، مروراً برفض أي تفسير عقلاني لما قام به المنفذون، بحجة أن التفسير العقلاني هو تبرير، مصرّاً على بدء أي كلام بالحدث نفسه وكأنّ التاريخ به بدأ، وصولاً إلى التعبئة للحرب. فلا حل سوى استخدام القوة التي تُعدّ دفاعاً عن النفس ضد فعل عنف صادم تفسيره فيه هو ذاته. إنه الشرّ العنيف الذي لا يمكن مواجهته إلا بالخير العنيف. إنها قصة أبناء النور ضد أبناء الظلام التي كررها نتياهو عدة مرات منذ بدء الحرب على غزة³. وفيما عدا الاستعداد لقول أي شيء لأغراض البلاغة الدعائية (البروباغندا) يحتاج المرء إلى الإصابة بالبليغة بعمى الألوان ليصنّف نفسه ضمن أبناء النور والأخريين بوصفهم أبناء الظلام. وفي سياق تجييش دول حلف الناتو وشعوبه ضد روسيا التي اعتدت فعلاً على أوكرانيا، واحتلت أراضيها، بلغ الأمر إلى حدّ مصادرة أموال رجال الأعمال في تعدّ على مبدأ رأسمالي مقدس هو الملكية الخاصة، ومقاطعة الموسيقيين والفرق الرياضية وحتى كتب الأدب الروسي. لا يمكن وصف هذا السلوك الهستيربي إلا بالشمولية. وقد وصل الأمر إلى حدّ المهزلة حين "حُرمت" القطط الروسية من المشاركة في مسابقة نظمها الفدرالية العالمية للقطط، نعم يوجد كيان كهذا⁴.

3 ينظر خطابه في افتتاح دورة الكنيست الشتوية يوم 16 تشرين الأول/ أكتوبر 2023. في:

Ministry of Foreign Affairs, "Excerpt from PM Netanyahu's Remarks at the Opening of the Winter Assembly of the 25th Knesset's Second Session," 16/10/2023, accessed on 27/11/2023, at: <https://tinyurl.com/mr49kzdp>

4 Jennifer Hassan, "International Cat Federation Bans Russian Cats from Competition," *The Washington Post*, 3/3/2022, accessed on 27/11/2023, at: <https://tinyurl.com/yc4e8fza>

تتصرف الدول الديمقراطية في زمن الحرب على مستوى الخطاب كأنها دول شمولية، وتشارك حتى المؤسسات التي يفترض أنها مستقلة عن الدولة بالتجيش ونشر الشائعات والأكاذيب ضد الخصم وصولاً إلى شيطنته. وفي حالة عملية حماس الأخيرة ضد إسرائيل، تصرفت الدول الغربية كأن "نحن" واحدة تضمها مع إسرائيل. وقد انضمت وسائل الإعلام إلى جوقة التحريض متنازلةً عن أبسط قواعد الحياد، حتى الحياد السلبي، وكأنها جزءٌ من حملة منظمة. ولكن الخطير في الأمر أنها لم تكن منظمة ولا بحاجة إلى تنظيم، بل كانت تفكر ضمن القوالب والكليشيات نفسها، وأنها تشعر بالتهديد ذاته حين تواجه خصماً من ثقافة أخرى. ولا يتسع المجال للتذكير بأنسنة الضحايا الإسرائيليين، وعرض قصصهم الشخصية، واستضافة أقاربهم ومعارفهم للحديث عنهم حديثاً مطولاً بوصفهم أفراداً، لكل منهم عالمه الخاص، في مقابل مجهولية الضحايا الفلسطينيين الذين لا يكاد الإعلام الغربي يعترف بعددهم، وتذريهم ونزع الصفة الفردية عنهم. وليس في وسعنا حتى البدء بسرد الكلمات المشحونة المستخدمة في الخبر عن الفلسطينيين مقارنةً باللغة المعيارية الموجبة في صياغة الخبر عن إسرائيل. وأعتقد أن بعض الباحثين في الإعلام قد فعل ذلك.

دفع هذا الواقع البعض إلى التشكيك في قيم العدالة والحرية والمساواة وكأنها مجرد نفاق، متناسياً الفرق بين القيم الأخلاقية التي يفترض أن تجمع الإنسانية وتشكل أساساً للحوار والتواصل والحكم على التصرفات وطرح المطالب العادلة، وبين النفاق الأخلاقي الذي يغطي المصالح والعصبية. وشتان بين الأمرين.

ولم ينجُ من هذه الأجواء مفكرون يعدُّهم العرب المعجبون بهم أصحاب قيمٍ كونيةٍ سواء أكانت يسارية أم ليبرالية. ومنهم يورغن هيرماس وشيلا بن حبيب. فكثير من المتنورين، بلغة القرن الثامن عشر الفرنسي، لا يتجاوزون الهوة الفاصلة بين القيم الكونية في مضمونها من جهة، وكونيتها لناحية نطاق سريانها من جهة أخرى.

هنا أود أن أذكر الذين يُفاجئون بحجم الاهتمام الغربي إلى درجة التغطية المتواصلة لما جرى منذ 7 تشرين الأول/ أكتوبر، وكأن الحربَ جاريةً على أرض أوروبا أو أميركا الشمالية، بأن موضوع هذا الاهتمام ليس الشعب الفلسطيني، بل إسرائيل، الدولة اليهودية، ولو كان خصم الشعب الفلسطيني احتلالاً آخر غير الاحتلال الإسرائيلي لما لقي مثل هذا الاهتمام. ويمكنكم المقارنة بين ذلك والاهتمام الإعلامي بصراعات أخرى في المنطقة. أقول هذا لمناضلين من أجل قضايا عادلة في بلدان أخرى، حتى لا يحسدوا الشعب الفلسطيني على كل هذا الاهتمام، السلبي في غاليته؛ فالاهتمام ليس بالشعب الفلسطيني، بل بإسرائيل. ولذلك تعج وسائل الإعلام المرئية والمسموعة في مختلف أنحاء العالم بالحوارات التي لا تنتهي والمبارزات الكلامية بشأن ما يجري في بلادنا، والتي لا يحظى بها السودان، ولا سورية، ولا اليمن، ولا حتى الصين واليابان على عظمتها. إن من خصوصيات القضية الفلسطينية التي أسهمت في تعقيدها هو تشابكها مع مسألة عالمية هي المسألة اليهودية، ومسألة إقليمية هي المسألة العربية. وسبق أن تطرقت إلى هذه الخصوصية في مواضع أخرى.

لا يستحق بيان يورغن هيرماس⁵ ضد منتقدي إسرائيل أي مناقشة علمية حوارية، فالحديث عن بيان سياسي مقتضب يتركز أساساً على تبرير تحديد حرية نقاد إسرائيل في ألمانيا بالتعبير، ورفض تسمية ما تقوم به إسرائيل في قطاع غزة إبادة جماعية، لأسباب متعلقة بألمانيا ذاتها وتاريخها، وأيضاً لسبب يبدو له بديهيًا،

5 "بيان ميادئ التضامن" بتوقيع الفيلسوف وعالم الاجتماع الألماني المعاصر يورغن هيرماس، مع كل من نيكولا ديتلهوف أستاذة العلوم السياسية في جامعة غوته في فرانكفورت ومديرة معهد بحوث السلام فرانكفورت PRIF، والفيلسوف رينر فورست أستاذ النظرية السياسية في قسم العلوم الاجتماعية في جامعة غوته، وكلاوس غونتر أستاذ القانون في الجامعة ذاتها.

NicoleDeitelhoffetal., "Grundsätze der Solidarität. Eine Stellungnahme," *Normative Orders*, 13/11/2023, accessed on 27/11/2023, at: <https://shorturl.at/wHJLW>;

واعتمدنا الترجمة العربية من: محمد الأشهب، "لا أتفق مع الموقف المتحيز لإسرائيل من فلاسفة ألمانين يدعون الدفاع عن القيم الكونية!!"، *أنفاس بريس*، <https://shorturl.at/aeyAN>، شوهد في 2023/11/22، في: <https://shorturl.at/aeyAN>

وهو أن الحرب الإسرائيلية على غزة، التي سماها "الانتقام بهجوم مضاد"، لا يجوز أن يكونا قتلًا خلافًا. وبدلاً من توجيه النقد إلى الحرب الفعلية الجارية في الواقع، فضّل هبرماس التشديد على حرب افتراضية تجري بموجب "مبادئ توجيهية للحرب" كما سماها، وهي "تجنب سقوط ضحايا من المدنيين"، وأن يكون الهدف "إحلال السلام في المستقبل". ولا أعتقد أن هبرماس يمتلك الغرور الكافي لكي يحسب إسرائيل منصاعة لمبادئه التوجيهية، لكنه وضعها على كل حال بوصفها شروطاً بلاغية لأغراض الصياغة، بحيث يبدو دعم الحرب التي تخوضها إسرائيل مشروطاً، مع أنه غير مشروط. وتابع قوله: "وعلى الرغم من القلق على مصير السكان الفلسطينيين، فإن معايير الحكم تزيغ عن الطريق تمامًا عندما تُعزى نياتُ الإبادة الجماعية Genocide إلى التصرفات الإسرائيلية". يجوز لك أن تقلق على مصير السكان الفلسطينيين، ولكن لا يجوز أن تسمي ذلك إبادة جماعية. أما هو نفسه، فلا يعبر عن أي تعاطف أو تضامن معهم. هم من نصب على أن لا يسمّى ما يتعرضون له إبادة جماعية، فالأمر يتعلق بحسن استخدام المصطلحات. ولا يُسعدنا السيد هبرماس بإصدار حكمٍ بنفسه على ما يسبب "القلق على مصير السكان الفلسطينيين"، وإذا لم يكن ما يجري لهم إبادة جماعية، فما هو؟ يمتنع الفيلسوف الألماني عن التحديد.

ليس لهبرماس رصيد يُذكر، ولا مكانة فعلية، في التضامن مع الشعوب خارج أوروبا. ويتركز اهتمامه العمومي في عقلنة الخطاب السياسي في أوروبا والمصالحة بين العقلانية التنويرية والعدالة الاجتماعية والليبرالية السياسية. وموقفه من الحرب الأميركية على العراق عام 2003 نمّ عن سذاجة سياسية تليق ببروفسور ألماني، مثلما كان كارل ماركس يقول؛ إذ صدّق أن هدفها تصدير الديمقراطية، كما جسّد ميل الحس الأخلاقي إلى التضاؤل والاختباء خلف النقاشات الأكاديمية بشأن المصطلحات، حينما يتعلق الأمر بما يجري خارج "نحن" العالم الغربي، إذا صحت التسمية. وسوف نعود إلى مصطلح الإبادة الجماعية الذي أشغل الكثير من الأكاديميين في هذه المرحلة، وكأن تحديد التسمية هو الذي يحدد الموقف الأخلاقي من المسمى.

يفترض أن يكون قتل المدنيين الجماعي، بما في ذلك استهداف المدارس والمستشفيات بالقصف العشوائي من الجو مداناً أخلاقياً بغضّ النظر عن تسميته الاصطلاحية، وانطباق مصطلح إبادة جماعية عليه ليس شرطاً لعدّه جريمة نكراءً وموبقةً في منتهى الخسة والوضاعة، بل هو شرط لعدّه جريمة ضمن القانون الدولي. فالإبادة الجماعية مصطلح تعرّفه بوضوح معاهدة دولية. وتفضّل هذه المعاهدة أركان هذه الجريمة.

يضيف هبرماس أن "تصرفات إسرائيل" (من دون أن يحدد هذه التصرفات) "لا تُبرّر بأي حال من الأحوال ردود الفعل المعادية للسامية، وخصوصاً في ألمانيا". فلا يشغله ما يجري للسكان الفلسطينيين، ولا تصرفات إسرائيل، بل ردود الفعل المعادية للسامية في بلده. ولا تعنيه أغلبية ردود الفعل الناقدة لإسرائيل وغير المعادية للسامية. وهو لا يكلف نفسه عناءً ذكرها. وتتجلّى ردود الفعل اللاسامية، التي تمكّن، ومعه زملاؤه، من رصدها، في الخشية من تعرّض "اليهود واليهوديات في ألمانيا مرةً أخرى لتهديدات تُهدّد حياتهم وأجسادهم، وتُجبرهم على الخوف من العنف الجسدي في الشوارع". وهو يعتبر هذا الخوف "أمرًا لا يُطاق وغير مقبول إطلاقاً". لا يجلب هبرماس أي مثال على أي خطر حقيقي تعرّض له اليهود واليهوديات في ألمانيا في سياق الاحتجاج على هذه الحرب، بل يُشير إلى القلق والخوف الذي يعيشونه من تهديدات لا ندري إن كانت حقيقية. ويمكن أن تكون حقيقية على كل حال.

يصف هبرماس الاعتراف بـ "الحياة اليهودية وحق إسرائيل في الوجود" بأنهما "عنصران أساسيان في الروح الديمقراطية لجمهورية ألمانيا الاتحادية". وهو يُسبق ذلك بمبدأ احترام الكرامة الإنسانية الذي لا يَجِد له تطبيقاً على الفلسطينيين في غزة. ويُنتهي بيانه التضامني بأنه "يجب على جميع أولئك الذين يُقيمون في بلدنا والذين بثوا فيها المشاعر، والقناعات المعادية للسامية باعتماد شتى أنواع الذرائع، ويرون الآن فرصة ملائمة للتعبير عنها دون عائق، أن يلتزموا بتلك الحقوق ويمثلوا لها؛" ويقصد بذلك "الحقوق الأساسية في الحرية، والسلامة الجسدية، وكذلك الحماية من التشهير العنصري" التي يعتبرها حقوقاً "غير قابلة للتجزئة وتسري على الجميع بالتساوي". ولا يسعنا بالطبع إلا الاتفاق معه. ولكن لم يكن استخدامه عبارة "أولئك

الذين يُقيمون في بلادنا" بدلاً من المواطنين أو الألمان صدفةً، فهو يقصد بها الإشارة إلى المهاجرين العرب والمسلمين إلى ألمانيا، والذين لديهم أسبابهم، كما يعتقد هو، لاعتناق أفكار معادية للسامية. هؤلاء أصبحوا بالنسبة إلى هذا المفكر مصدرَ بث العداة للسامية في ألمانيا. البروفسور الألماني يجد لنفسه معركة ضد غير الألمان المعادين للسامية، وبهذا تغلق الحلقة.

كيف يمكنه تبرير ذلك؟ الأمر مُحيرٌ؛ إذ لم أسمع عن رواج لموقف يَنهم إسرائيلي بارتكاب هذه المجازر لكونها يهودية، أو لكون جنودها يهوداً. لن تجد موقفاً كهذا يتبناه عدد معتبر من العرب والفلسطينيين أو المحتجين على العدوان في أنحاء العالم كافة. إنه يلج إلى حلبة السجال المستعر في الفضاء العام الغربي لكي يجري عملية إزاحة إلى حلبة أخرى وهمية هي حلبة الصراع مع اللسامية. وهذا أيضاً هو حال السياسيين والمثقفين والإعلاميين الذين تظاهروا في فرنسا ضد اللسامية في الوقت الذي ترتكب فيه إسرائيل المجازر في غزة. والحقيقة أنهم لا يتظاهرون ضد أي شيء محدد، بل احتجاجاً ضد من يتكلم على ما يجري في غزة، ويحاولون فتح معركة أخرى لتمويه المجازر التي ترتكبها إسرائيل، وإعادة رسم حدود حرية التعبير بالمناسبة لتنتهي حيث يبدأ نقد إسرائيل. هكذا أفهم هذا السلوك.

منذ ذلك اليوم الذي نفذت فيه كتائب عز الدين القسام عملياتها وانطلاق الحملة الإعلامية الكبرى المؤيدة لإسرائيل في الغرب، واجه الفلسطينيون والمتضامنون معهم مضايقات وصلت إلى حد الفصل من العمل، وكاد أن يُمنع رفع علم فلسطين وارتداء الكوفية. وفي 14 تشرين الأول/أكتوبر، قتل رجل أبيض طفلاً فلسطينياً في الولايات المتحدة، وتعرضت والدته أيضاً لطعنات جازها الأميركي⁶؛ وذلك لأنهم فلسطينيون بحسب اعتراف الجاني. ويوم 26 تشرين الثاني/نوفمبر، أطلق رجل أبيض النار على ثلاثة طلاب فلسطينيين في السنة الأولى الجامعية لهم في فيرمونت⁷. وبحسب ما أعرف، لم يتصل الرئيس بايدن بأهل الضحايا، ولم يعانقهم كما عانق أهالي المخطوفين الإسرائيليين. وهذا لا يعني أنني أعارض معانقته أهالي الإسرائيليين، بل أنتقد حقيقة أنه يفعل ذلك في سياق تبرير الحرب، ولا يجد من المناسب الاتصال بذوي ضحايا العنصرية وجرائم الكراهية في سياق الصراع نفسه في بلاده.

ألا يرى هيرماس أن الاستمرار الحقيقي للسامية والعنصرية العرقية في أوروبا يتجلى في العداة لهؤلاء الناس الذين لا يرتاح كما يبدو كثيراً لوجودهم؟ ألا يرى فعلاً أن الكثير من المعادين المحتملين Potential للسامية في الغرب، في أوساط اليمين واليمين المتطرف، هم حالياً أشد المؤيدين لإسرائيل؟ يعيدني البحث عن إجابة إلى ما اعتقد أنه تحوّل جذري في أفكاره منذ أن شهدت أوروبا هجرة واسعة، لا سيّما لجماعات ذات أصول مسلمة، وتزعزع كونية أفكار التنوير عنده، والتي بات يراها فتجذرةً فيما يَعْتَبِرُه حضارة ذات جذور يهودية - مسيحية في أوروبا. سوف أتجنب هذا النقاش المتشعب هنا، مع اقتناعي بأن حضارة أوروبا ليست يهودية - مسيحية، بل مسيحية إضافة إلى مكونات كثيرة أخرى غير الدين، وأن جذور التنوير ليست في الحضارة المسيحية بما هي مسيحية، وحدها، بل أيضاً في نقدها، وفي التقاليد العقلانية غير المسيحية وفي الثورة العلمية التي لا علاقة لها بنوع العقيدة الدينية، وفي نشوء الدولة المركزية والملكية المطلقة، وفي اكتشاف طرق التجارة البحرية والتفاعل مع الحضارات الأخرى. لم ينشأ التنوير من المسيحية، سواء أكانت كاثوليكية أم بروتستانتية، ولا علاقة ضرورية بين الأمرين. وسبق أن قدّرت أن أفكار "ما بعد العلمانية" عند هيرماس المتأخر متعلقة بتفهمه خطاب أولئك الذين يدافعون عن طابع أوروبا المسيحي، في مقابل الهجرة الواسعة من البلدان المسلمة، وبالقلق من أن يؤثر انعدام التجانس الثقافي في هيمنة الأفكار الديمقراطية

6 مقتل الطفل الأميركي من أصل فلسطيني وديع الفيوم، بعد تعرضه للطنع 26 مرة في منزله في بلانفيلد جنوب شيكاغو من رجل سيعيني كانت العائلة تستأجر منه مسكناً. وتعرضت أيضاً والدته للطنع والخنق؛ ما أدى إلى إصابتها بجروح خطيرة. يُنظر:

"Slaying of 6-Year-old Muslim in Illinois Connected to Israel-Hamas War," *Politico*, 15/10/2023, accessed on 27/11/2023, at: <https://tinyurl.com/bderknp5>

7 "Three Palestinian Students Aged 20 Shot in Vermont, US: What to Know," *Aljazeera*, 27/11/2023, accessed on 28/11/2023, at: <https://bit.ly/40Y9Eao>

الليبرالية في أوروبا. والحقيقة أنه ربما كان مُدْعًا في أمر واحد هو أن موجات الهجرة أثّرت في هيمنة الديمقراطية الليبرالية، ولكن ليس من خلال الأكثرية الساحقة من المهاجرين، فقلة منهم فقط غير منسجمة مع هذه الهيمنة، وإنما من خلال رد الفعل اليميني المتطرف على الهجرة.

أمّا بالنسبة إلى الموضوع الفلسطيني، فلا يبدي هيرماس وزملاؤه أي حساسية تجاهه. وما كان هذا بالأمر الذي يهمننا كثيرًا لو عبروا عنه بالتزام الصمت إزاء الجريمة الجارية ارتكابها في غزة. ولكنهم قرروا أن يُصدروا هذا البيان المعيب والمنافق أخلاقيًا، والذي لا يهمه من كل ما ترتكبه إسرائيل في قطاع غزة سوى احتمال وقوع ردود فعل لاساميّة في ألمانيا أو غيرها. ولا أطمح هنا إلى أن أذكره بواجبه الأخلاقي تجاه الشعب الفلسطيني، فليس عليه واجب كهذا، كما أن الواجب الأخلاقي لا يُفرض على أساتذة الجامعات. لكنه تطوّع للإعلان عن موقفه من باب النفاق الأخلاقي حين أصرّ على رفض إطلاق وصف "إبادة جماعية" على القصف الممنهج والشامل الذي تعرّضت له الحياة الفلسطينية في قطاع غزة، بما في ذلك الأبراج السكنية ومخيمات اللاجئين والمدارس والمستشفيات، والمسبوقة بالدعوات إلى تهجير السكان، والتعبيرات الفاضحة للنيات الثأرية الانتقامية المُعبّر عنها في تصريحات قادة إسرائيليين؛ وهذا كله في ظل الأجواء العنصرية الهستيرية السائدة في الإعلام الإسرائيلي، التي يتسرّب بعضٌ منها إلى الإعلام الغربي عند ظهور مسؤولين إسرائيليين. وهو لم يندم حتى لو لم يتفق على تسميتها إبادة جماعية، أو حتى يُعبر عن نقده لها.

صدق هيرماس في أمر واحد فقط، وهو اعتبار حرب إسرائيل "هجومًا انتقاميًا"، فقد استخدم هذا التعبير. إن مبدأ الدفاع عن النفس الذي يجب أن يكون متناسبًا ومتوافقًا مع القوانين الدولية لا ينطبق على الاحتلال. ومن ينطبق عليه مبدأ الدفاع عن النفس في سياق الاحتلال هو الشعب الرازح تحت الاحتلال. ويُسمّى حقّ الدفاع عن النفس هذا حقّ المقاومة. إن حقّ المقاومة هو حقّ الدفاع عن النفس ضدّ عنف متواصل، يمارسه العدوان المتمثل بالاحتلال. هذا هو تبريره الأخلاقي. أما في القانون الدولي، فبموجب اتفاقية لاهي لعام 1907، أو "الاتفاقية الخاصة باحترام قوانين وأعراف الحرب البرية"، يُحظر على دولة الاحتلال استخدام مقاومة الاحتلال مبررًا لفرض عقوبة جماعية على الشعب المحتل⁸. وعلى العكس من ذلك، فإن للفلسطينيين الحق القانوني في مقاومة الاحتلال باستخدام جميع الوسائل المتاحة وفق مبادئ منظمة الأمم المتحدة وميثاقها⁹، في سياق نضالهم من أجل تقرير المصير. وهذا الحق ليس مطلقًا، بل هو مقيد أيضًا بالقوانين الدولية وروح ميثاق الأمم المتحدة.

8 تنص المادة (50) من هذه الاتفاقية على أنه "لا ينبغي إصدار أية عقوبة جماعية، مالية أو غيرها، ضد السكان بسبب أعمال ارتكبتها أفراد لا يمكن أن يكون هؤلاء السكان مسؤولين بصفة جماعية". ينظر: اللجنة الدولية للصليب الأحمر، **الاتفاقية الخاصة باحترام قوانين وأعراف الحرب البرية** (لاهاي: 18 أكتوبر/ تشرين الأول 1907)، شوهد في 2023/11/23، في: <https://shorturl.at/myPST>

9 أكد قرار الجمعية العامة رقم 2649 لعام 1970 على "شرعية نضال الشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية والأجنبية، والمُعترف بحقوقها في تقرير المصير، لكي تستعيد ذلك الحق بأية وسيلة في متناولها". ينظر: الأمم المتحدة، **الجمعية العامة، قرار رقم 2649 (الدورة 25)، بتاريخ 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 1970، إدانة إنكار حق تقرير المصير خصوصًا لشعوب جنوب أفريقيا وفلسطين**، شوهد في 2023/11/12، في: <https://bit.ly/40GLTDS>

ونص قرار الجمعية العامة رقم 3236 لعام 1974، على أن الأمم المتحدة "تعترف كذلك بحق الشعب الفلسطيني في استعادة حقوقه بكل الوسائل وفقًا لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه". ينظر: الأمم المتحدة، **الجمعية العامة، قرار رقم 3236 (الدورة 29) بتاريخ 22 تشرين الثاني/ نوفمبر 1974، قضية فلسطين**، شوهد في 2023/11/12، في: <https://bit.ly/3Qul6pw>

بتاريخ 4 كانون الأول/ ديسمبر 1986، أكدت الجمعية العامة شرعية المقاومة المسلحة الفلسطينية، وقارنتها بالمقاومة في ناميبيا وجنوب أفريقيا، ونص القرار على شرعية كفاح الشعوب من أجل استقلالها وسلامة أراضيها ووحدتها الوطنية، والتحرر من السيطرة الاستعمارية والفصل العنصري والاحتلال الأجنبي بكل الوسائل المتاحة، بما في ذلك الكفاح المسلح.

ويستفاد من اتفاقية لاهي، واتفاقية جنيف الثالثة الخاصة بحماية أسرى الحرب، أن حمل السلاح لمقاومة المحتل هو أمر شرعي؛ إذ منحت اتفاقية جنيف مكانة "أسرى الحرب" لأعضاء حركات المقاومة "التي تعمل داخل أرضها أو خارجها وحتى لو كانت هذه الأرض واقعة تحت الاحتلال". وذلك بشروط، وجود تنظيم: رئيس، زي رسمي، أو علامة مميزة ظاهرة، والالتزام بالقوانين والأعراف الدولية. ينظر: اللجنة الدولية للصليب الأحمر؛ الأمم المتحدة، حقوق الإنسان، مكتب المفوض السامي، **اتفاقية جنيف بشأن معاملة أسرى الحرب (1949)**، شوهد في 2023/11/12، في:

<https://bit.ly/3udHs7l>؛ ضحى وضاح الشافعي، "شرعية المقاومة المسلحة الفلسطينية وقانونيتها الدولية"، **دراسات وأبحاث**، مركز سيتا، 2018/9/15، شوهد في 2023/11/12، في: <https://bit.ly/3QVlr51>

حق تقرير المصير مبدأ أساسي في ميثاق الأمم المتحدة، وفي قرار الجمعية العامة رقم 1514 بعنوان "إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة"، لعام 1960، ورد أنه "لجميع الشعوب الحق في تقرير مصيرها، ولها بمقتضى هذا الحق أن تحدد بحرية مركزها السياسي وتوسع بحرية إلى تحقيق إنمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي". ينظر: الأمم المتحدة، **الجمعية العامة، إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة**، اعتمد ونشر على الملأ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (1514-د) المؤرخ في 14 كانون الأول/ ديسمبر 1960، شوهد في 2023/11/12، في: <https://bit.ly/3QUi7YJ>

النقطة الثانية في نقاشي مع هيرماس هي قضية الهولوكوست والعداء للسامية. ولا شك في وجود علاقة فعلية بين المحرقة ضد يهود أوروبا والاسامية، وإن كانت اللاسامية لا تُفسّر الأمر برقته، فلا مجال لتفسير ظاهرة بحجم المحرقة النازية من دون الدولة الشمولية، والعقلانية الأداة الحديثة غير المعنية بالغايات، وتوافر آليات تحييد الحكم الأخلاقي لدى البيروقراطية، وظهور أشباه العلوم Pseudo-sciences الناجمة عن تطبيق نظريات بيولوجية على المجتمع. ولا شك في أن استهداف اليهود بالمحرقة النازية له علاقة بالاسامية، سواء أكانت اللاسامية الدينية والمتواصلة منذ القرون الوسطى، أم اللاسامية القومية التي تُعتبر اليهود عنصراً غير اندماجي يحول دون التجانس القومي بحسب بعض القوميين الأوروبيين (وليس كلهم، فبعضهم كانوا أنفسهم يهوداً)، وأخيراً اللاسامية الاجتماعية التي استخدمت التحريض ضد اليهود أداة لحرف الصراع الطبقي من الصراع ضد الرأسمالية إلى الصراع ضد التجار اليهود والمرابين وغيرهم. وقد امتزجت جميعها في الأيديولوجية اللاسامية العرقية للحزب النازي. ولا اعتقد أن غالبية الشعوب في أوروبا آمنت به، وإن كان بعض الأوساط في معظم البلدان الأوروبية التي احتلتها ألمانيا النازية، ولا سيما في فرنسا وبعض دول أوروبا الشرقية وغيرها، تواطأت مع عملية تجميع اليهود تمهيداً لإبادتهم.

ما علاقة قضية فلسطين بالأمر؟ لا توجد أي علاقة للفلسطينيين والعرب والمسلمين بهذه الجريمة التي ارتكبت في أوروبا وخلفياتها الفكرية والأيديولوجية. ويُعتبر الشعب الفلسطيني مُتضرراً منها وإن كان ضحية ثانوية لها بالنسبة إلى الأوروبيين؛ فقبل الهولوكوست لم تحط الصهيونية بنجاح في إقناع اليهود بالهجرة إلى فلسطين، وأسهمت الجريمة الكبرى التي ارتكبت ضد يهود أوروبا في زيادة معدلات الهجرة، وأيضاً في تعاطف الدول الأوروبية مع المشروع الصهيوني، وإن كانت المصالح الغربية في منطقتنا قد اضطلعت بدور أكبر في توليد هذا التعاطف. على كل حال، الفلسطينيون هم بالنسبة إلى الأوروبيين أضرار جانبية Collateral Damage في سياق حل المسألة اليهودية في أوروبا بإقامة دولة يهودية خارجها، في فلسطين تحديداً.

وقد تواطأت الصهيونية باستخدام المحرقة لابتزاز التعاطف مع مشروع استعماري في فلسطين، وابتزاز التعويض المالي من ألمانيا، بحيث تحولت آلام اليهود ومآسئهم إلى أموال تُدفع لدولة لم تكن قائمة حين تعرضوا لجريمة الإبادة ولم تمثلهم، وإنما تفرض نفسها لتمثيلهم بأثر تراجع. ولا توجد أي مشروعية أخلاقية على الإطلاق لمثل هذا التمثيل، فالضحايا لم ينتخبوا إسرائيل ولا أحزابها، بل بالعكس، تشير جميع الأدلة إلى أن غالبية اليهود في العالم في تلك الفترة لم يكونوا متعاطفين مع الصهيونية، ولا مشروعها في فلسطين. وقد ظهر مع الوقت، ولا سيما في مرحلة حكم حزب الليكود، استخدام أدواتٍ آخر للهولوكوست، وذلك ليس فقط بفرض شكل التعبير عن عقدة الذنب بصورة التضامن مع إسرائيل، وإنما أيضاً بإسقاطها هذه العقدة على العرب حينما بدأ القادة الإسرائيليون بتوجيه تهمة النازية إلى القادة العرب. النازية هي ظاهرة قومية اشتراكية عنصرية أوروبية بالكامل.

ولكي أكون صادقاً مع نفسي والقارئ، لا شك في أن أوساطاً عربية محدودة استقبلت بعض هذه الأفكار الأوروبية في مراحل مختلفة من تطور الفكر القومي، إبان الصراع مع الاستعمار الفرنسي والبريطاني، وبعد هزيمة حرب عام 1967 التي جذرت الفكرة بوجود مؤامرة يهودية في العالم وقوة شيطانية تتيح هذا الانتصار على ثلاثة جيوش عربية، وتُفسّر هذا الدعم الأميركي غير المشروط وغير المفهوم عقلاً بالسيطرة اليهودية على العالم. كما أن بعض الحركات الإسلامية أحييت تعابير مُعادية لليهود من تراث مراحل قديمة، وتحديداً من مراحل في عصر النبوة جرّت فيها حروب فعلية مع قبائل يهودية في الجزيرة العربية، من نوع التعميمات التي كانت تستخدم ضد الأعداء في العصور السابقة. ولكن الحضارة العربية الإسلامية عموماً لم تُعرف على الإطلاق ظواهر شبيهة بما جرى في أوروبا ضد اليهود منذ العصر الوسيط، وليس فقط في المرحلة النازية. وحتى في سياق مقاومة الاحتلال، والصراع مع استعمار صهيوني مارسه يهود إسرائيل، لم تُحشد للمعركة مصطلحات مُعادية للسامية، وطوّرت الحركة الوطنية الفلسطينية عموماً حلولاً ديمقراطية

للقضية الفلسطينية حتى حين كانت ترفع شعار تحرير كل فلسطين. واستخدمت حماس بعض هذه التعبيرات، التي قلت إنها تعود إلى مرحلة حروب الإسلام الأول مع قبائل يهودية، في ميثاقها الأول، لكنها تخلت عنها لاحقاً في الميثاق المعدّل لحركة حماس. وتعج التوراة اليهودية بأمثلة أكثر حدة ضد الشعوب التي عدّتها القبائل اليهودية عدوًّا لها، ودعت التوراة إلى إبادةها تمامًا، ومورست بموجبها عمليات إبادة عدّت أمرًا إلهيًّا، وما زال رجال دين وقادة أحزاب يستخدمون هذا الإرث التوراتي في إبادة الشعوب التي سكنت أرض كنعان، ولا سيما العماليق، في وصف ما يجب فعله للفلسطينيين¹⁰.

على كل حال، فإن كل هذا كلام نظري هدفه تجنب خداع الذات عند مناقشة الآخرين، ولكي نقف على قاعدة أخلاقية صلبة عند مناقشتهم. ولا علاقة للأمر بالحرب التي تشن حاليًّا على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة من خلال سلسلة من جرائم حرب وأعمال إبادة جماعية، ولا علاقة للواجب الأخلاقي في معارضة هذه الحرب والمطالبة بوقف إطلاق النار بالعداء للسامية، لا من قريب ولا من بعيد.

وحدهم نقاد هذه الحرب اليهود يتطرقون إلى هوية المعتدي اليهودية بسبب الهوية المشتركة التي تجمعهم به، ويرفضون أن يتحدث باسمهم بسببها. وهم يشيرون إلى يهودية إسرائيل، لأنهم يرفضون أن تمثّل في عدوانها هذا اليهود واليهودية، ويتبرؤون من هذا العدوان وجرائمه. لا يسري هذا على نقد العدوان فقط، بل أيضًا على مقاومة الاحتلال. فمقاومة الاحتلال غير متعلّقة بقومية أو إثنية أو دين دولة الاحتلال، مع إدراكنا أن الاستعمار الاستيطاني عمومًا، سواء في جنوب أفريقيا أم في الجزائر أم في الأمريكتين، قام به مُستعمرين يعتنقون ديانة مختلفة عن ديانة السكان الأصليين، وقد أسهم ذلك في تكثيف عنصرية المُستوطن وموقفه من لآدمية السكان المحليين. ولا عجب أن الشعوب المقهورة استخدمت الدين في التعبئة لمقاومة الاستعمار الاستيطاني، في البداية على الأقل. ولكن حركة التحرر الوطني الفلسطيني الحديثة المتمثلة في منظمة التحرير الفلسطينية تأسست بصفاتها حركة وطنية علمانية تجمع متدينين وغير متدينين من طوائف مختلفة. وليس لصعود حماس منذ نهاية ثمانينيات القرن الماضي علاقة بالموقف من اليهود، بل بصيرورات حصلت في العالم العربي في سبعينيات القرن العشرين وثمانينياته، وبفشل عملية السلام التي انخرطت فيها منظمة التحرير، وأخيرًا، بتبني حماس المقاومة المسلحة في وقت تنازل فيه التيار الرئيس في الحركة الوطنية الفلسطينية عن الكفاح المسلح. ولا شك في أن نشاط الحركات الإسلامية المسلحة أسهم أيضًا في إفشال عملية السلام، ولكن السبب الرئيس هو عدم استعداد إسرائيل لقبول حل عادل ودائم للقضية فلسطين، يقوم على مبادئ العدالة، ولو النسبية.

انضمت إلى النقاش، وكيف لا، أستاذة فلسفة أخرى هي شيلا بن حبيب¹¹. وخصمها الرئيس فيه هو حركة حماس. مواقف هذه المفكرة والناشطة النسوية عمومًا مناهضة للاحتلال، وهي تسلّم بأن غزة عبارة عن معسكر اعتقال كبير، ولكن حماس بأيديولوجيتها الداعية إلى القضاء على إسرائيل تتحمل المسؤولية عن الحصار وفقًا لنصها الطويل قياسًا على عريضة هيرماس وزملائه. لقد ارتكبت حماس جرائم حرب يوم 7 تشرين الأول/أكتوبر، وهنا تكرر بن حبيب كل ما يقال في الإعلام الإسرائيلي والغربي حول ما جرى في ذلك اليوم، ولكنها تضيف أن إسرائيل "أيضًا" ترتكب جرائم. وتتشدّد على أن حماس لا يجوز أن تخرج منتصرة من هذه الحرب، لأن ذلك يحول دون صعود قيادات فلسطينية معتدلة. وهي لا ترى دور إسرائيل في إفشال القيادات "المعتدلة" ونزع الشرعية عنها، ولا تدرك أهمية الكفاح المسلح في منح الشرعية للقوة التي تمارسه تحت الاحتلال. على كل حال، هي تطلب عدم اعتبار إسرائيل دولة استعمار استيطاني، وتدعو إلى تجنب استخدام

10 "Netanyahu Cites 'Amalek' Theory to Justify Gaza Killings," *The Times of India*, 29/10/23, accessed on 21/11/2023, at: <https://tinyurl.com/2acrs5sc>

11 Seyla Benhabib, "An Open Letter to My Friends who Signed 'Philosophy for Palestine,'" *Medium*, 4/11/2023, accessed on 21/11/2023, at: <https://shorturl.at/NYZ78>

المصطلح لأن القومية الإسرائيلية والفلسطينية هما عبارة عن "صور مرآة عن بعضهما!!" نعرف أن الصهيونية في نظر ذاتها حركة قومية، بل حركة تحرر وطني، لكن لا يمكن فهم مشروعها في فلسطين، وسائله وبنيتها، من دون عدّه استعماراً استيطانياً، وذلك ليس فقط لأنه كذلك من زاوية نظر الفلسطينيين. تكاد بن حبيب تنتمي إلى اليسار الصهيوني المحتشد كله خلف الحرب حالياً. فالموضوع عندها هو حركتان قوميتان تتصارعان على الأرض نفسها، وما يحول دون تفاهمهما هم المتطرفون من الطرفين. ولذلك تستسهل السيدة بن حبيب إدانة بتسلييل سموطريتش وإيتمار بن غفير. ولكنهما ليسا من يقود الحرب حالياً، بل الجنرالات العلمانيون الذين يحترمون نسبياً حقوق المرأة في الجيش وكذلك المثليين. هؤلاء متنورون بالتأكيد في نظر بن حبيب وربما تحضر بعض زوجاتهم وبناتهم محاضرات النسوية الشهيرة حين تدعى إلى جامعات إسرائيلية.

ولذلك أيضاً لا يجوز في نظرها أن تنتصر حماس في هذه الحرب، وبعبارة أخرى يجب أن تهزم. ولكن ماذا بعد أن تبين أن ثمن هزيمة حماس هو تدمير قطاع غزة والقيام بعملية إبادة للشعب الفلسطيني؟ الموقف الأخلاقي غير واضح، ويزيد غموضاً بعد أن اتهم بن حبيب الحركة بوضع قواعدها وأنفاقها بين المدنيين وتحت المستشفيات، وتحويل الفلسطينيين إلى "أضرار جانبية" للقصف الإسرائيلي لهذه المرافق؛ ما يعني أنها المسؤولة عن قصف المستشفيات. ولكن أين ذهب الموقف الأخلاقي؟ ضاع في خضم التحليل العقلاني (مع أخطائها الكثيرة حتى في معرفة الوقائع) وفي مقارنة الاحتلال وضحايه بوصفهما طرفين، والانجراف خلف العداء للإسلاميين إلى درجة رفض الحق في مقاومة الاحتلال، إذا كانوا هم من يمارسونه. والأهم من هذا كله أن من تريده أن يهزم حماس ليس قوى التنوير والاعتدال التي سوف تقيم العدل والإنصاف والسلام الدائم بين الشعبين، بل الاحتلال ذاته، الذي لم يستخلص مما جرى ضرورة التوصل إلى سلام عادل، بل إن أخطاء عسكرية حصلت وإن السيطرة على الشعب الفلسطيني يجب أن تكون أكثر إحكاماً بعد الحرب.

لقد سقط هؤلاء المفكرون في الامتحان الأخلاقي حين برروا حرباً شاملة تشنها دولة محتلة على الشعب الخاضع لسلطتها، ولم يضعوا حدوداً واضحة لما يمكن أن تقوم به دولة الاحتلال ضد المدنيين العزل، حتى لو افترضوا أن الشعب رهينة في أيدي حركة إرهابية، وليس رهينة الحصار والاحتلال.

ومع ذلك سوف نخوض نقاش الإبادة الجماعية. أما بشأن الاستعمار الاستيطاني، فقد بحثته طويلاً في موضع آخر.

تعريف الإبادة الجماعية Genocide في المواثيق الدولية

خلافاً لما يُعتقد، لم يُنحَ مصطلح الإبادة الجماعية القانوني بناء على كارثة الهولوكوست، بل بناء على تصرفات قوات الاحتلال الألمانية في الدول الأوروبية عموماً؛ أي بما في ذلك في وصف جرائم أقل من المحرقة النازية ليهود أوروبا. لقد صاغ المحامي البولندي رافائيل ليمكين (1900-1959) تعبير "الإبادة الجماعية" أول مرة في كتابه **حكم المحور في أوروبا المحتلة** *Axis Rule in Occupied Europe* في عام 1944، حيث كتب:

"بشكل عام، جريمة الإبادة الجماعية لا تعني بالضرورة التدمير الفوري والمباشر لأمة [...] وإنما القصد من هذا المصطلح الدلالة على خطة مُنسقة من أفعال مختلفة تهدف إلى تدمير الأسس الجوهرية لحياة الجماعات القومية، بهدف إبادة الجماعات نفسها. قد تكون غايات مثل هذه الخطة حلّ المؤسسات السياسية والاجتماعية، والثقافية، واللغوية، والمشاريع القومية، والدين، والوجود الاقتصادي للجماعات القومية، وتدمير الأمن الشخصي، والحرية، والصحة، والكرامة، وحتى حياة الأفراد الذين ينتمون إلى هذه الجماعات. الإبادة الجماعية موجهة ضد الجماعة القومية بصفها وحدة Entity، والأعمال المقصودة موجهة ضد أفراد ليس بصفتهم الفردية لكن بصفتهم أعضاء في هذه الجماعة"¹².

12 Raphaël Lemkin, *Axis Rule in Occupied Europe: Laws of Occupation, Analysis of Government, Proposals for Redress* (Washington: Carnegie Endowment for International Peace, 1944), p. 79.

ووفق الكاتب نفسه:

"تُنَفَّذُ الإبادة الجماعية في مرحلتين: الأول تدمير النمط الوطني أو القومي للجماعة المضطهدة؛ والآخر فرض النمط الوطني للمضطهد. ويمكن أن يتعرض السكان المضطهدون الذين يُسَمَّح لهم بالبقاء لهذا الإملاء أو الإرغام، كما يمكن أن يفرض على الأرض وحدها بعد إبعاد السكان واستعمار المنطقة من المنتمين قومياً إلى جماعة المضطهدين. نزع الصفة القومية Denationalization هي الكلمة التي استُخِدت في الماضي لوصف تدمير النمط الوطني"¹³.

وهذا يعني أن المصطلح ينطبق تمامًا على نكبة الشعب الفلسطيني وكأنه صمم خصيصًا للدلالة عليها.

ولكن هذا في حد ذاته لا يكفي، في رأي الكاتب، لأن المقصود ليس فقط نزع الصفة الوطنية بالطرائق السلمية أو غيرها، وإنما هو فرض نموذج قومي آخر بعد نزع الصفة القومية بالقوة. نلاحظ أن الكاتب حين يتحدث عن الإبادة الجماعية لا يقصد الجريمة التي ارتكبت في حق اليهود، وإنما ممارسات ألمانيا في المناطق المحتلة عمومًا. ويتحدث عن الإبادة الجماعية في المجالات السياسية والاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية، والبيولوجية (بما في ذلك التمييز العنصري في مجال التغذية، وتعريض الصحة للخطر، والقتل الجماعي)، والدينية، والأخلاقية¹⁴.

وقد اعترفت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإبادة الجماعية أول مرة، بوصفها جريمة بموجب القانون الدولي في عام 1946؛ وصدر قرارها رقم 96 (د - 1) في 11 كانون الأول/ ديسمبر 1946 الذي أسهم ليتمكن في صياغته، وعرّف الإبادة الجماعية على النحو التالي:

"الإبادة الجماعية: الإبادة الجماعية هي إنكار حق الوجود لجماعات إنسانية كاملة، مثلما أن جريمة القتل هي إنكار حق الحياة للأفراد؛ مثل هذا الإنكار لحق الوجود يُزعزع ضمير البشرية، وينتج منه خسائر جسيمة للإنسانية من الإسهامات الثقافية وغيرها التي تقدمها هذه الجماعات البشرية، وهي تتعارض مع القانون الأخلاقي وروح الأمم المتحدة وأهدافها. ثمّة أمثلة عديدة على جرائم الإبادة الجماعية حينما دُمِّرت جماعات عرقية ودينية وسياسية وأخرى، كلياً أو جزئياً. إن معاقبة جريمة الإبادة هي موضوع اهتمام دولي. ولذلك، تُشَدَّد الجمعية العامة على أن الإبادة الجماعية هي جريمة بمقتضى القانون الدولي ويدينها العالم المتمدن، ويمكن معاقبة مرتكبيها القائمين عليها أو المتواطئين معهم سواء أكانوا أفراداً، أو موظفين رسميين أو قادة دول، وسواء أكانت الجريمة تُرتكب على أسس دينية أو عرقية أو سياسية أو أي أسس أخرى"¹⁵.

وتبنت الجمعية العامة، في 9 كانون الأول/ ديسمبر 1948، "اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها" Convention on the Prevention and Punishment of the Crime of Genocide واختصارها CPPCG، والتي تُسمّى غالباً "اتفاقية الإبادة الجماعية" Genocide Convention. وتنص الاتفاقية في ديباجتها والمادتين الأولى والثانية على ما يلي:

"إن الأطراف المتعاقدة: إذ ترى أن الجمعية العامة للأمم المتحدة، بقرارها 96 (د-1) المؤرخ في 11 كانون الأول/ ديسمبر 1946، قد أعلنت أن الإبادة الجماعية جريمة بمقتضى القانون الدولي، تتعارض مع روح الأمم المتحدة وأهدافها ويدينها العالم المتمدن. وإذ تعترف بأن الإبادة الجماعية قد أُلحقت، في جميع الحقب التاريخية،

13 Ibid.

14 Ibid., pp. 79-80, 82 - 90.

15 UN General Assembly, "96 (1). The Crime of Genocide," 11/12/1946, pp. 188-189, accessed on 21/11/2023, at: <https://tinyurl.com/yw89574d>

خسائر جسيمة بالإنسانية، وإيماناً منها بأن تحرير البشرية من مثل هذه الآفة البغيضة يتطلب التعاون الدولي. تتفق على ما يلي:

المادة الأولى: تصادق الأطراف المتعاقدة على أن الإبادة الجماعية، سواء ارتكبت في أيام السلم أو أثناء الحرب، هي جريمة بمقتضى القانون الدولي، وتتعهد بمنعها والمعاقبة عليها¹⁶.

المادة الثانية: في هذه الاتفاقية، تعني الإبادة الجماعية أيًا من الأفعال التالية، المرتكبة بقصد التدمير الكلي أو الجزئي¹⁷ لجماعة قومية أو إثنية أو عنصرية أو دينية، بصفتها هذه:

أ. قتل أعضاء من الجماعة.

ب. إلحاق أذى جسدي أو روحي خطير بأعضاء من الجماعة.

ج. إخضاع الجماعة، عمدًا، لظروف معيشية يراد بها تدميرها المادي كليًا أو جزئيًا.

د. فرض تدابير تستهدف الحؤول دون إنجاب الأطفال داخل الجماعة.

هـ. نقل أطفال من الجماعة، عنوة، إلى جماعة أخرى¹⁸.

وتعرّف المادة (6) من "نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية" (The Rome Statute of the International Criminal Court)، وهي المعاهدة التي أنشئت بموجبها المحكمة الجنائية الدولية (ICC) بعد اعتمادها في مؤتمر للجمعية العامة للأمم المتحدة الذي عُقد في روما في 17 تموز/ يوليو 1998، ودخلت حيز التنفيذ في 1 تموز/ يوليو 2002، الإبادة الجماعية على النحو التالي:

"المادة (6) الإبادة الجماعية"

لغرض هذا النظام الأساسي تعني 'الإبادة الجماعية' أي فعل من الأفعال التالية يرتكب بقصد إهلاك جماعة قومية أو إثنية أو عرقية أو دينية بصفتها هذه، إهلاكًا كليًا أو جزئيًا:

أ. قتل أفراد الجماعة.

ب. إلحاق ضرر جسدي أو عقلي جسيم بأفراد الجماعة.

ج. إخضاع الجماعة عمدًا لأحوال معيشية يقصد بها إهلاكها الفعلي كليًا أو جزئيًا.

د. فرض تدابير تستهدف منع الإنجاب داخل الجماعة.

هـ. نقل أطفال الجماعة عنوة إلى جماعة أخرى¹⁹.

ومن الجدير بالذكر أن إسرائيل عارضت الانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية، بحجة تصنيف هذه المعاهدة المستوطنات المدنية في الأراضي المحتلة باعتبارها جريمة حرب؛ حيث ادّعى رئيس الوفد الإسرائيلي أن نظام روما الأساسي "يتم تشويهه وإساءة استخدامه كأداة محتملة في الحرب السياسية ضد إسرائيل". وأوضح أن

16 التشديد من الكاتب، فهذه صياغة مهمة ترد على من يبررون أعمال الإبادة بأنها جرت في زمن الحرب التي قد يقتل فيها مدنيون.

17 التشديد من الكاتب.

18 الأمم المتحدة، اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها (كانون الأول/ديسمبر 1948)، شوهد في 2023/11/21، في: <https://tinyurl.com/35msz4kk>

والنص الإنكليزي:

United Nations, *Convention on the Prevention and Punishment of the Crime of Genocide*, 9/12/1948, accessed on 21/11/2023, at: <https://shorturl.at/nHLWZ>

19 الأمم المتحدة، حقوق الإنسان، نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، 1998/7/17، شوهد في 2023/11/23، في: <https://bit.ly/47ufy5j>

والنص الإنكليزي:

International Criminal Court, *The Rome Statute of the International Criminal Court*, 17/7/1998, in force on 1 July 2002, United Nations, Treaty Series, vol. 2187, no. 38544, p. 3, accessed on 23/11/2023, at: <https://bit.ly/49YczE8>

مندوبي إسرائيل في المؤتمر "فشلوا في فهم سبب اعتبار أنه من الضروري إدراج أعمال نقل السكان إلى الأراضي المحتلة في قائمة جرائم الحرب الشنيعة والخطيرة"²⁰؛ إذ نصت المادة (7) على أن "إبعاد السكان أو النقل القسري للسكان" - والمقصود به "نقل الأشخاص المعنيين قسراً من المنطقة التي يوجدون فيها بصفة مشروعة، بالطرد أو بأي فعل قسري آخر، دون مبررات يسمح بها القانون الدولي" - هي جريمة ضد الإنسانية في حال ارتكب هذا الفعل "في إطار هجوم واسع النطاق أو منهجي موجه ضد أية مجموعة من السكان المدنيين، وعن علم بالهجوم"²¹.

وتفصل وثيقة "أركان الجرائم" التابعة لنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية الإبادة الجماعية على هذا النحو، ومن الضروري الانتباه إلى تكرار البند 3 المتعلق بالنوايا في جميع المواد، فهو الذي يفصل في كون الجرائم تنضوي في فئة الإبادة الجماعية:

المادة 6 (أ): الإبادة الجماعية بالقتل

الأركان

- أن يقتل مرتكب الجريمة شخصاً أو أكثر.
- أن يكون الشخص أو الأشخاص منتمين إلى جماعة قومية أو إثنية أو عرقية أو دينية معينة.
- أن ينوي مرتكب الجريمة إهلاك تلك الجماعة القومية أو الإثنية أو العرقية أو الدينية، كلياً أو جزئياً، بصفتها تلك.
- أن يصدر هذا السلوك في سياق نمط سلوك مماثل واضح موجه ضد تلك الجماعة أو يكون من شأن السلوك أن يحدث بحد ذاته ذلك الإهلاك.

المادة 6 (ب): الإبادة الجماعية بإلحاق أذى بدني أو معنوي جسيم

الأركان

- أن يسفر فعل مرتكب الجريمة عن إلحاق أذى بدني أو معنوي جسيم بشخص أو أكثر.
- أن يكون الشخص أو الأشخاص منتمين إلى جماعة قومية أو إثنية أو عرقية أو دينية معينة.
- أن ينوي مرتكب الجريمة إهلاك تلك الجماعة القومية أو الإثنية أو العرقية أو الدينية، كلياً أو جزئياً، بصفتها تلك.
- أن يصدر هذا السلوك في سياق نمط سلوك مماثل واضح موجه ضد تلك الجماعة أو يكون من شأن السلوك أن يحدث بحد ذاته ذلك الإهلاك.

المادة 6 (ج): الإبادة الجماعية بفرض أحوال معيشية يقصد بها التسبب عمداً في إهلاك مادي

الأركان

- أن يفرض مرتكب الجريمة أحوالاً معيشية معينة على شخص أو أكثر.
- أن يكون الشخص أو الأشخاص منتمين إلى جماعة قومية أو إثنية أو عرقية أو دينية معينة.

20 مايكل لينك، "المستوطنات هي المحرك للاحتلال الإسرائيلي الأبدي وجريمة حرب"، الديمقراطية الآن للعالم العربي (25)، (DAWN/2023/7)، شوهد في <https://shorturl.at/lqyKM>، في: 2023/11/23.

21 الأمم المتحدة، حقوق الإنسان، نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. والنص الإنكليزي:

- أن ينوي مرتكب الجريمة إهلاك تلك الجماعة القومية أو الإثنية أو العرقية أو الدينية، كلياً أو جزئياً، بصفتها تلك.
- أن يُقصد بالأحوال المعيشية الإهلاك المادي لتلك الجماعة، كلياً أو جزئياً.
- أن يصدر هذا السلوك في سياق نمط سلوك مماثل واضح موجه ضد تلك الجماعة أو يكون من شأن السلوك أن يحدث بحد ذاته ذلك الإهلاك.

المادة 6 (د): الإبادة الجماعية بفرض تدابير تستهدف منع الإنجاب

الأركان

- أن يفرض مرتكب الجريمة تدابير معينة على شخص أو أكثر.
- أن يكون الشخص أو الأشخاص منتمين إلى جماعة قومية أو إثنية أو عرقية أو دينية معينة.
- أن ينوي مرتكب الجريمة إهلاك تلك الجماعة القومية أو الإثنية أو العرقية أو الدينية، كلياً أو جزئياً، بصفتها تلك.
- أن يُقصد بالتدابير المفروضة منع الإنجاب داخل تلك الجماعة.
- أن يصدر هذا السلوك في سياق نمط سلوك مماثل واضح موجه ضد تلك الجماعة أو يكون من شأن السلوك أن يحدث بحد ذاته ذلك الإهلاك.

المادة 6 (هـ): الإبادة الجماعية بنقل الأطفال قسراً

الأركان

- أن ينقل مرتكب الجريمة قسراً شخصاً أو أكثر.
- أن يكون الشخص أو الأشخاص منتمين إلى جماعة قومية أو إثنية أو عرقية أو دينية معينة.
- أن ينوي مرتكب الجريمة إهلاك تلك الجماعة القومية أو الإثنية أو العرقية أو الدينية، كلياً أو جزئياً، بصفتها تلك.
- أن يكون النقل من تلك الجماعة إلى جماعة أخرى.
- أن يكون الشخص أو الأشخاص دون سن الثامنة عشرة.
- أن يعلم مرتكب الجريمة، أو يفترض فيه أن يعلم، أن الشخص أو الأشخاص هم دون سن الثامنة عشرة.
- أن يصدر هذا السلوك في سياق نمط سلوك مماثل واضح موجه ضد تلك الجماعة أو يكون من شأن السلوك أن يحدث بحد ذاته ذلك الإهلاك²².

من الضروري التنبيه إلى أن أيّاً من هذه الأفعال هو إبادة جماعية، لكن ليس إذا ارتكب في سياق غير سياق القصد المنصوص عليه، وهو قصد التدمير الكلي أو الجزئي لجماعة قومية. المهم ليس عدد القتلى أو المنقولين من منطقة، بل القصد والغاية من فعل ذلك. وفي حالة إسرائيل، القصد واضح؛ فقد بيّنا أن إسرائيل خطت لتهجير سكان القطاع. وظهرت دعوات علنية لتهجير سكانه والقضاء على الوجود الفلسطيني فيه،

22 مكتبة حقوق الإنسان، جامعة منيسوتا، المحكمة الجنائية الدولية: أركان الجرائم (2002/9/10)، شوهد في 2023/11/23، في: <https://bit.ly/46thqdG>؛ والنص الإنكليزي:

والتشبيه بما حصل في مرحلة النكبة التي لا تُعد في إسرائيل جريمة ولا حتى بأثر تراجعي، بل يُحتفى بها بوصفها حرب تحرير واستقلال.

• أمثلة على النوايا المبيتة:

دعا وزير التراث في الحكومة الإسرائيلية، عميحي إياهو، إلى إلقاء قنبلة نووية على غزة، وأضاف أن القطاع يجب ألا يبقى على وجه الأرض، وعلى إسرائيل إعادة إقامة المستوطنات فيه، ورأى أن للحرب أثمًا أيضًا بالنسبة إلى المختطفين الإسرائيليين لدى المقاومة الفلسطينية²³. وكذلك دعت ريفيتال "تالي" جوتليف، النائبة في الكنيست عن حزب الليكود، الجيش إلى استخدام السلاح النووي ردًا على هجمات حركة حماس، ودعت إلى "الانتقام العنيف". ونشرت على موقع "إكس" عدة منشورات دعت فيها إلى إطلاق "صاروخ أريحا! صاروخ أريحا! إنذار إستراتيجي. قبل التفكير في إدخال القوات. سلاح يوم القيامة!". وفي منشور آخر لها كتبت "أحثكم على القيام بكل شيء واستخدام أسلحة يوم القيامة بلا خوف ضد أعدائنا"، وأضافت أنه يجب على إسرائيل "أن تستخدم كل ما في ترسانتها"، وأيضًا "وحده انفجار يهز الشرق الأوسط سيعيد لهذا البلد كرامته وقوته وأمنه! [...] حان الوقت لصاروخ يوم القيامة [...] سحق وتسوية غزة بالأرض [...] بلا رحمة! بلا رحمة!²⁴". كما دعا وزير الأمن القومي الإسرائيلي، إيتمار بن غفير، إلى القضاء على جميع المتعاطفين مع حماس، واصفًا إياهم بالإرهابيين. وقال إنه "يجب أن يكون واضحًا أن الهدف هو القضاء على حماس، وذلك يشمل من يغتوون ومن يؤيدون ومن يوزعون الحلوى"، في إشارة إلى مظاهر احتفاء الشارع الفلسطيني بعمليات المقاومة. ورأى أن هؤلاء جميعًا "إرهابيون" يجب القضاء عليهم²⁵.

• دعوات التهجير:

وعلى الرغم من أنه لم تصدر دعوات علنية من الحكومة الإسرائيلية إلى "تهجير" سكان قطاع غزة إلى مصر، فإن إسرائيل عملت على حشد دعم دولي لتهجير الفلسطينيين من غزة إلى مصر، وفقًا لتصريحات دبلوماسيين أجانب. وقد اقترح قادة ودبلوماسيون إسرائيليون الفكرة على العديد من الحكومات الأجنبية، في إطار "مبادرة إنسانية" من شأنها أن تسمح للمدنيين بالهروب مؤقتًا من المخاطر في غزة إلى مخيمات اللاجئين في صحراء سيناء²⁶. وظهر تقرير مُسَرَّب لوزارة الاستخبارات الإسرائيلية، في 13 تشرين الأول / أكتوبر 2023، بعنوان "خيارات السياسة المتعلقة بالسكان المدنيين في غزة"، يحمل توصيات بحشد الفلسطينيين من سكان غزة مؤقتًا في خيام في سيناء، إلى أن تُبنى لهم مدن تؤويهم في منطقة إعادة التوطين في شمال شبه الجزيرة²⁷. ودعا عضو الكنيست الإسرائيلي داني دانون ورام بن باراك، في صحيفة **وول ستريت جورنال**، الدول في جميع أنحاء العالم إلى "قبول أعداد محدودة من الأسر الغزية التي تُبدي رغبتها في الانتقال إلى مكان آخر"، موضحًا أن المنظمات العالمية ذات الخبرة في توطيّن اللاجئين يجب أن تسهّل عملية نقل سكان غزة الذين يرغبون في الذهاب إلى بلدان ترغب في قبولهم. نحن ببساطة في حاجة إلى حفنة من دول العالم لتقاسم مسؤولية استضافة سكان غزة. فحتى لو استقبلت كل دولة ما لا يقل عن 10 آلاف شخص، فإن ذلك من شأنه أن يساعد

23 "وزير إسرائيلي يدعو لقصف غزة بقنبلة نووية وردود فعل غاضبة"، *الجزيرة نت*، 2023/11/5، شوهد في 2023/11/25، في: <https://tinyurl.com/2u8kjfed>

24 "نائب إسرائيلية تدعو لاستخدام صواريخ 'يوم القيامة' النووية"، *الجزيرة نت*، 2023/10/11، شوهد في 2023/11/26، في: <https://tinyurl.com/3cj7rcxx>

25 "بن غفير يدعو لقتل 'موزعي الحلوى' وتنتيهاو يتحدى ضغوطاً عالمية لوقف الحرب"، *الجزيرة نت*، 2023/11/12، شوهد في 2023/11/25، في: <https://tinyurl.com/3vh4jyzp>

26 Patrick Kingsley, "Israel Quietly Pushed for Egypt to Admit Large Numbers of Gazans," *The New York Times*, 5/11/2023, accessed on 25/11/2023, at: <https://tinyurl.com/2xj5wvda>

27 "Expel all Palestinians from Gaza, leaked Israeli Report says, in New Bid to Ethnically Cleanse the Enclave," *The New Arab*, 31/10/2023, accessed on 25/11/2023, at: <https://tinyurl.com/36abb3cx>

في تخفيف الأزمة²⁸. وبدوره، قال وزير المالية الإسرائيلي، بتسلئيل سموتريتش: "أرحب بمبادرة عضوي الكنيست رام بن باراك وداني دانون بشأن الهجرة الطوعية لعرب غزة إلى دول العالم. هذا هو الحل الإنساني الصحيح لسكان غزة والمنطقة بأكملها"²⁹. وكذلك جرت محادثات حول تحركات مؤقتة أو "إخلاء"، كما في مقابلة **سكاي نيوز** مع داني أيلون، سفير إسرائيل السابق لدى الولايات المتحدة، الذي قال: "يجب على سكان غزة الإخلاء والذهاب إلى المساحات الشاسعة على الجانب الآخر من رفح على حدود سيناء في مصر، حيث ينبغي استضافتهم بمراكز إيواء [...] حماس هي التي تمنعهم [من الخروج] وعلى مصر أن تقبلهم"³⁰.

ودعا أرييل كالنر، عضو الكنيست عن حزب الليكود، إلى نكبة ثانية في غزة بقوله: "الآن، هناك هدف واحد: النكبة! نكبة سنطغى على نكبة 48"³¹. وقد صرح بذلك أيضاً وزير الزراعة الإسرائيلي، آفي ديختر، في حوار له مع **القناة 12** الإسرائيلية، في 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، حين أجاب عن سؤال المذيع عن "الملايين في قطاع غزة [الذين] يتوجهون جنوباً مع أعلام بيضاء" بأن ما يجري الآن هو نكبة غزة، بقوله "نحن اليوم نكرر النكبة، هذه نكبة غزة [...] نكبة غزة 2023"³². وتبعته عدة تصريحات من قادة إسرائيليين بإنكار حتى وجود شعب فلسطيني، في استمرار لإنكار رئيسة الوزراء الإسرائيلية السابقة، غولدا مائير، وجود الشعب الفلسطيني بقولها إنه "لم يكن هناك شيء اسمه فلسطينيون"؛ وذلك في مقابلة لها مع الصحافي فرانك جايلز من صحيفة *Sunday Times* في عام 1969. وأضافت مائير أنه "لم يجر الأمر كما لو أنه كان هناك شعب فلسطيني في فلسطين وجئنا وأخرجناه منها وأخذنا بلده منه. لم يكن لهم وجود"³³. وكرر سموتريتش صدى هذه التصريحات بداية هذا العام بقوله في مؤتمر في فرنسا "هل هناك تاريخ أو ثقافة فلسطينية؟ لا يوجد أي منهما [...] لا يوجد شيء اسمه شعب فلسطيني"³⁴.

بشأن حق الدفاع عن النفس في المواثيق الدولية

تنص المادة (51) من ميثاق الأمم المتحدة، التي تُعرّف "الدفاع عن النفس" على أنه:

"الحق الطبيعي للدول، فرادى أو جماعات، في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء 'الأمم المتحدة' وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدولي، والتدابير التي اتخذها الأعضاء استعمالاً لحق الدفاع عن النفس تبلغ إلى المجلس فوراً، ولا تؤثر تلك التدابير بأي حال فيما للمجلس - بمقتضى سلطته ومسؤولياته المستمرة من أحكام هذا الميثاق - من الحق في أن يتخذ في أي وقت ما يرى ضرورة لاتخاذها من الأعمال لحفظ السلم والأمن الدولي أو إعادته إلى نصابه"³⁵.

28 "The West Should Welcome Gaza Refugees," *The Wall Street Journal*, 13/11/2023, accessed on 25/11/2023, at: <https://tinyurl.com/4e5akjs3>

29 "Israel's Smotrich Backs Proposal to Expel Gaza Residents to other Countries," *The New Arab*, 15/11/2023, accessed on 25/11/2023, at: <https://tinyurl.com/yc46nm9x>

30 "Sky News Interview," *X*, 17/10/2023, accessed on 25/11/2023, at: <https://tinyurl.com/43888tnj>

31 "Israel MK Calls for a Second Nakba in Gaza," *MEMO*, 9/10/2023, accessed on 25/11/2023, at: <https://tinyurl.com/4wsm36nz>

32 "جدل بسبب تصريحات.. وزير الزراعة الإسرائيلي: نضع نكبة جديدة في غزة"، **التلفزيون العربي**، 2023/11/13، شوهده في 2023/11/26، في: <https://tinyurl.com/ywbv8p7z>

33 Frank Giles, "Golda Meir: 'Who can blame Israel'," *Sunday Times*, 15/6/1969, p. 12; Mouin Rabbani, "Palestinians and Their Discontents," *Critical Sociology*, vol. 49, no. 6 (2023), p. 935, accessed on 27/11/2023, at: <https://tinyurl.com/4r9s6y9b>

34 "Israeli minister says 'no such thing' as Palestinian people," *Reuters*, 20/3/2023, accessed on 27/11/2023, at: <https://tinyurl.com/3bxb2enz>

35 الأمم المتحدة، "ميثاق الأمم المتحدة (النص الكامل)"، شوهده في 2023/11/23، في: <https://shorturl.at/prCR1> والنص الإنكليزي:

وتزعم إسرائيل، بدعم من الولايات المتحدة، أن لحربها الأخيرة على غزة، وما قبلها، ما يبررها بموجب القانون الدولي، وتستشهد بالمادة (51) من ميثاق الأمم المتحدة أعلاه لتبرير حربها على غزة. وفي 21 تشرين الأول/أكتوبر 2023، اقترحت الولايات المتحدة مشروع قرار لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ينص على أن لإسرائيل الحق في الدفاع عن نفسها بموجب المادة (51) من الميثاق التأسيسي للأمم المتحدة³⁶. تجري هنا عملية تزوير وخداع واسعة النطاق باستخدام القانون الدولي لتصوير إسرائيل كضحية هجوم يُبرّر الدفاع عن النفس. لكن هذا المبدأ القانوني الدولي لا ينطبق على إسرائيل بوصفها دولة احتلال للضفة الغربية وقطاع غزة³⁷؛ فالضفة الغربية وقطاع غزة ليسا دولة قائمة بذاتها خارج إسرائيل وقامت بالاعتداء عليها.

وقد حاولت إسرائيل في الماضي استخدام مبدأ حق "الدفاع عن النفس" لتبرير بناء الجدار العازل في الضفة الغربية. وفي عام 2004، أصدرت محكمة العدل الدولية رأياً استشارياً مهماً جداً، بطلب من الجمعية العامة للأمم المتحدة، بشأن التبعات القانونية لبناء الجدار العازل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ونصّ على أن حق الدفاع الشرعي أو الطبيعي عن النفس لا ينطبق على إسرائيل بموجب المادة (51) من ميثاق الأمم المتحدة:

"إن المادة 51 من الميثاق [...] تقرّ بوجود حق أصيل بالدفاع عن النفس في حالة هجوم مسلح من دولة ما ضد دولة أخرى. لكن إسرائيل لا تدّعي أن الهجمات التي تتعرض لها منسوبة لدولة أجنبية. تلاحظ المحكمة أيضاً أن إسرائيل تمارس السيطرة على الأراضي الفلسطينية المحتلة وأن، كما تصرّح إسرائيل بنفسها، التهديد الذي تعدّه مُبرراً لبناء الجدار ينبع من داخل تلك الأراضي، وليس من خارجها. تختلف الحالة إذًا عن تلك التي قصدها قرارات مجلس الأمن 1368 (2001) و1373 (2001)، ولذلك فإن إسرائيل لا يمكنها في أي حال أن تستدعي تلك القرارات لدعم ادعائها بممارسة الدفاع عن النفس. وبناءً على ذلك، تستنتج المحكمة أن لا علاقة للمادة 51 من الميثاق بهذه الحالة"³⁸.

وحتى لو وافقنا جدلاً على أن لإسرائيل حقاً طبيعياً في الدفاع عن النفس، لأن مواطنيها تعرّضوا لهجوم أياً كان مصدره وذلك ضمن حدودها الدولية المُعترف بها، فإن هذا الحق الذي تنص عليه المادة (51) مُقيّد بالقانون الدولي ويجب أن يكون متناسباً، وإضافةً إلى ذلك يفترض أن دولة الاحتلال مسؤولة عن أمن المواطنين تحت الاحتلال وليس فقط مواطنيها هي، في حين تقوم هي بتعريض أمنهم للخطر باستمرار. إن استمرار استخدام "حق الدفاع عن النفس" في تبرير حرب إسرائيل على غزة بعد أن اتضح حجم الجرائم التي ترتكبها يتجاوز النقاش حول بند في ميثاق الأمم المتحدة إلى انحطاط أخلاقي من النوع اللازم توفيره لتبرير قتل آلاف الأطفال. ليست المسألة الأخلاقية مسألة نقاش فقهي على تفسير بنود في القوانين والمواثيق، بل قدرة على الحكم على الأفعال بموجب قوانين يسنّها ضمير الإنسان الأخلاقي لنفسه.

36 Michelle Nichols "US pushes UN to back Israel self-defense, demand Iran stop arms to Hamas," *Reuters*, 22/10/2023, accessed on 23/11/2023, at: <https://shorturl.at/nouUY>

37 بموجب القانون الدولي، فإن الاحتلال لا يقتصر فقط على وجود مباشر لقوات برية تابعة للاحتلال في منطقة ما، بل على إذا ما كانت لها "السيطرة الفعالة" على المنطقة. وفي عام 2009، أكد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على وضع غزة في القرار 1860، الذي نص على أن "قطاع غزة يشكل جزءاً لا يتجزأ من الأرض التي احتلت في عام 1967". وبناءً عليه، فإن الفلسطينيين في غزة ما زالوا "أشخاصاً محميين" بموجب اتفاقية جنيف الرابعة، ويحق لهم الحصول على الحماية الشاملة المكفولة لهم بموجب قوانين الحرب. ينظر: مجلس الأمن، "القرار 1860 (2009)", 2009/1/8، شوهده في 2023/11/23، في: <https://shorturl.at/xKT38>; اللجنة الدولية للصليب الأحمر، اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب المؤرخة في 12 آب/أغسطس 1949، شوهده في 2023/11/23، في: <https://shorturl.at/psvQ2>

38 United Nations, "ICJ Advisory Opinion on the Legal Consequences of the Construction of a Wall in the OPT – Declaration of Judge Buergenthal – ICJ Document," 9/7/2004, accessed on 23/11/2023, at: <https://www.un.org/unispal/document/auto-insert-192965/>

المراجع

العربية

الأمم المتحدة. الجمعية العامة للأمم المتحدة. إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. اعتمد ونشر على الملأ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 1514 (د15-) المؤرخ في 14 كانون الأول/ديسمبر 1960. نيويورك: 1960. في: <https://bit.ly/3QUi7YJ>

_____ . قرار رقم 2649 (الدورة 25)، بتاريخ 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 1970، إدانة إنكار حق تقرير المصير خصوصاً لشعوب جنوب أفريقيا وفلسطين. نيويورك: 1970. في: <https://bit.ly/40GLTDS>

_____ . قرار رقم 3236 (الدورة 29) بتاريخ 22 تشرين الثاني/ نوفمبر 1974، قضية فلسطين. نيويورك: 1974. في: <https://bit.ly/3Qul6pw>

الأمم المتحدة. حقوق الإنسان. اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها. 1946. في: <https://bit.ly/3N4v9km>

_____ . مكتب المفوض السامي. اتفاقية جنيف بشأن معاملة أسرى الحرب (1949). في: <https://bit.ly/3udHs7l>

_____ . نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. 1998/7/17. في: <https://bit.ly/47ufy5J>

اللجنة الدولية للصليب الأحمر. اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب المؤرخة في 12 آب/ أغسطس 1949. في: <https://bit.ly/3T0vdVP>

_____ . الاتفاقية الخاصة باحترام قوانين وأعراف الحرب البرية"، اللجنة الدولية للصليب الأحمر. لاهاي: 1907/10/18. في: <https://bit.ly/3MAhP76>

مجلس الأمن. القرار 1860 (2009). 2009/1/8. في: <https://bit.ly/3Gjx5Sc>

مكتبة حقوق الإنسان. جامعة مينيوتا. المحكمة الجنائية الدولية: أركان الجرائم. 2002/9/10. في: <https://bit.ly/46thqdG>

الأجنبية

European Union. Office of the European Union Representative (West Bank and Gaza Strip, UNRWA). 2022 Report on Israeli Settlements in the Occupied West Bank, Including East Jerusalem Reporting Period -January - December 2022. 152023/5/. at: <https://bit.ly/3SZrRCs>

International Criminal Court. Elements of Crime. at: <https://bit.ly/46CT5C6>

_____. The Rome Statute of the International Criminal Court. 171998/7/. in force on 1 July 2002. United Nations, Treaty Series. vol. 2187, no. 38544. at: <https://bit.ly/49YczE8>

Lemkin, Raphaël. Axis Rule in Occupied Europe: Laws of Occupation, Analysis of Government, Proposals for Redress. Washington: Carnegie Endowment for International Peace, 1944.

Rabbani, Mouin. "Palestinians and Their Discontents." Critical Sociology. vol. 49, no. 6 (2023).

United Nations. Human Rights. Convention on the Prevention and Punishment of the Crime of Genocide. 91948/9/. at: <https://bit.ly/47wtRqt>